

جمهورية التونسية

مجلس تنازع الإختصاص

القضية عدد 50

جلسة يوم 28 ماي 2002

باسم الشعب التونسي

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 14391 المقدمة إلى المحكمة الابتدائية بالمنستير في 31 أكتوبر 2001 من الأستاذ سعيد الطاهر الأسود نيابة عن الشركة الصناعية لمعدات الترفيه ضد بلدية قصبية المديوني في شخص ممثلها القانوني نائبا الأستاذ كمال بوبكر المناري.

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص والمتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حمّاد عضوا مقررًا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر والذي ضمنه ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف،

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996

المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص.

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

I - من الوجهة الإجرائية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن المحكمة الابتدائية بالمنستير مستوفية لشروطها القانونية

طبق الفصل السابع من القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 وتعين قبولها من

هذه الناحية.

II - من الوجهة الواقعية :

حيث اتضح من الحكم الوقي المشار إليه أعلاه والاوراق التي انبسى عليها قيام المدعية الشركة الصناعية لمعدات الترفيه "سيال" لدى محكمة المنستير الابتدائية بتاريخ 31 أكتوبر 2001 عارضة أن بلدية قصبية المديوني تزودت منها بمعدات ترفيهية للأطفال بثمان مائة وثلاثون الف ومائة وتسعون ديناراً وثمانمائة وإثنان وستون مليماً (13.170,862 د). بموجب الطلبين الصادرين عنها في 8 جويلية 1997 يحمل الأول عدد 464 والثاني عدد 465 وقد وجهت الشركة إلى بلدية قصبية المديوني محضر إنذار بالدفع بتاريخ 16 نوفمبر 1998 بواسطة العدل المنفذ الأستاذ مصطفى هميلة حسب محضره عدد 48148 إلا أن هذه الأخيرة لم تحرك ساكناً. لذا تطلب الشركة المدعية إلزام بلدية قصبية المديوني في شخص ممثلها القانوني رئيس مجلسها بأن تؤدي لها مبلغ 13.170,862 د بعنوان أصل الدين 21,300 د أجره محضر الإنذار بالدفع عدد 48148 إضافة إلى أجره محضر الإستدعاء للجلسة مع 500,000 د أتعاب تقاضي وأجره محاماة.

وحيث أثار محامي بلدية قصبية المديوني المدعى عليها صلب مذكرة مستقلة دفعا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية إستناداً إلى رجوع النظر في القضية إلى المحكمة الإدارية وذلك عملاً بأحكام الفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996.

III - من الوجهة القانونية :

حيث يتضح من مراجعة أوراق القضية أن النزاع يتعلق بإلزام بلدية قصبية المديوني بأداء ما تخلد بذمتها من دين من جراء عدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

وحيث نصت أحكام الفصل الأول من الأمر عدد 442 لسنة 1989 المؤرخ في 22 أبريل 1989 المتعلق بالصفقات العمومية على أن "الصفقات العمومية عقود كتابية تبرم من طرف الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية قصد إنجاز أشغال أو التوريد بمواد أو خدمات أو دراسات".

وحيث نصت كذلك أحكام الفصل 39 من نفس الأمر على أنه يمكن إبرام صفقات بالإتفاق المباشر.

وحيث أن الإذن بالتزويد الذي طلبت بمقتضاه بلدية قصبية المديوني من الشركة المدعية مدّها بأجهزة ترفيهية يكتسي صبغة الصفقة العمومية التي أبرمتها البلدية عن طريق الإتفاق المباشر قصد التزويد بمواد على معنى أحكام الفصلين المذكورين آنفاً.

وحيث أن الصفقات العمومية هي عقود تكتسي صبغة إدارية يرجع إختصاص النظر في النزاعات الناشئة عنها إلى الدوائر الابتدائية لدى المحكمة الإدارية اقتضاءً بأحكام الفصل 17 جديد من القانون عدد 40 لسنة 1971 المؤرخ في 1 جوان 1972 المنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 11 لسنة 2002 المؤرخ في 4 فيفري 2002.

وحيث يترتب على ذلك أن الإختصاص بنظر النزاع الراهن أضحي معقوداً لجهاز القضاء الإداري.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أن النزاع المعروض عليه من إختصاص جهاز القضاء الإداري.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 28 ماي 2002 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركب من رئيسه السيد الطيب اللومي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية السادة محمد رؤوف المراكشي والتيجاني عبيد ومحمد النفيسي ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله.

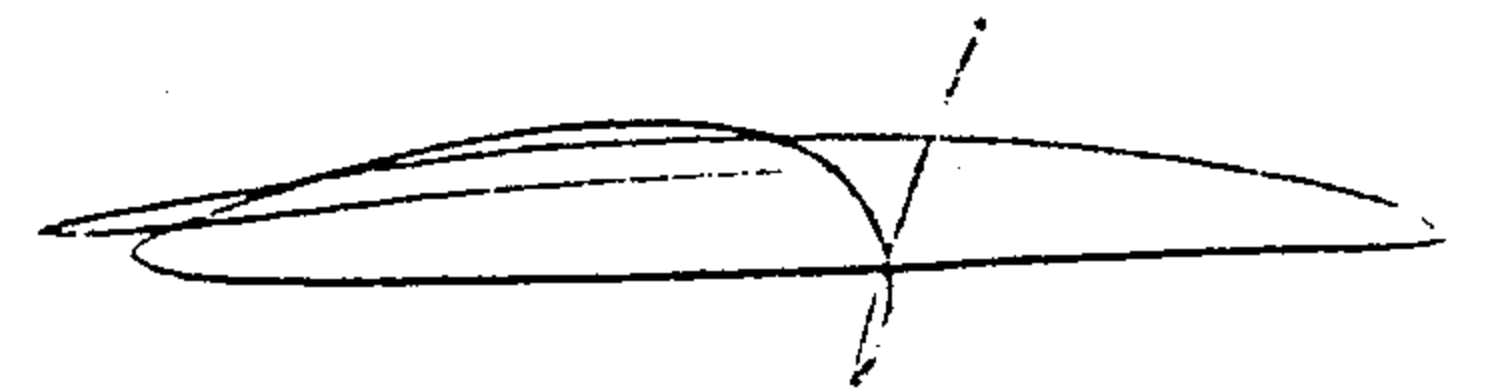
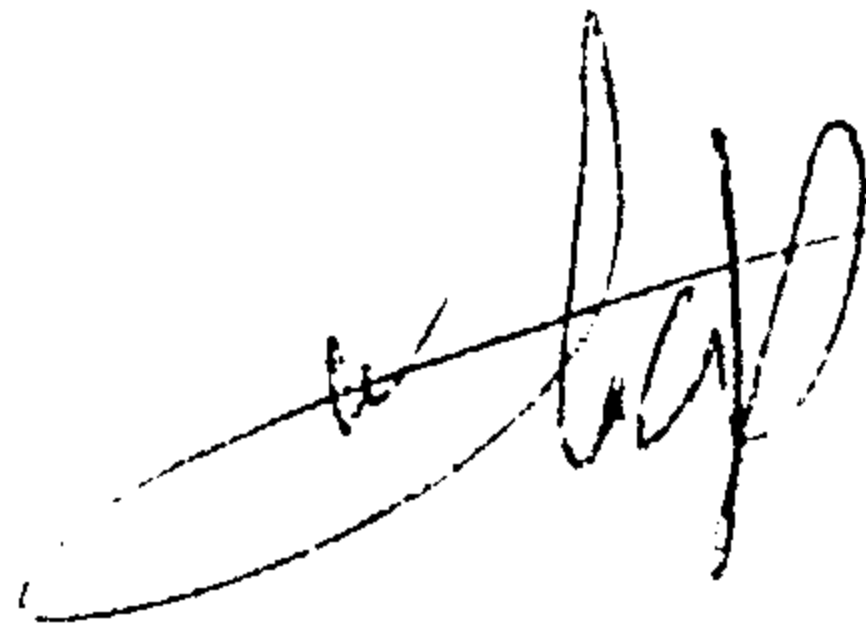
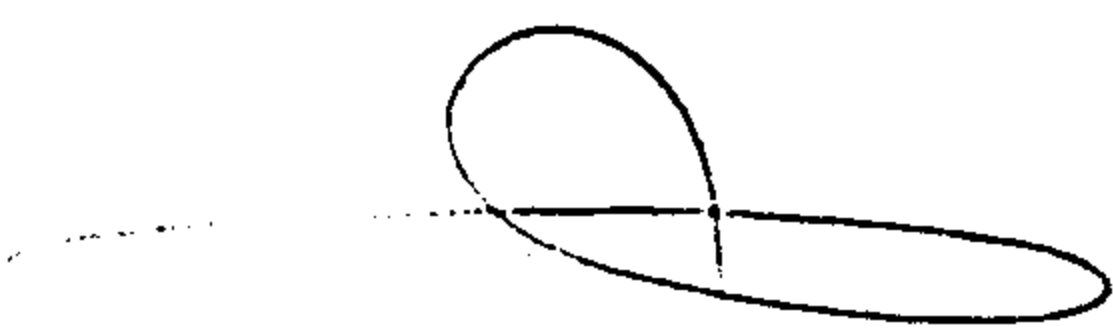
وبحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح فرحات إسماعيل.

وحرر في تاريخه

كاتبة الجلسة

العضو المقرر

الرئيس



صباح فرحات إسماعيل

محمد فوزي بن حمّاد

الطيب اللومي